

Distr.: General
5 April 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز،
١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

تعزيز الترتيبات المالية الدولية والتصدي للفقير مذكرة من الأمين العام

أولا - مقدمة

ثانيا - إصلاح النظام المالي العالمي

١ - أوصت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٧/٥٤، أن يولي هذا الاجتماع أولوية للنظر في الطرائق اللازمة لإقامة نظام مالي دولي أكثر متانة واستقراراً، يستجيب لتحديات التنمية، خاصة في البلدان النامية، ولتطلبات تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي. وقد قدمت تلك التوصية ضمن إطار إنمائي أوسع نطاقاً يتمثل هدفه الطموح، الذي أكدته مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والأحداث ذات الصلة المعقودة في التسعينات والتي شاركت فيها مؤسسات بريتون وودز، في القضاء على الفقر. وتحدد هذه المذكرة بعض المسائل التي تدخل ضمن نطاق هذين الشاغلين العريضين المتعلقين بالسياسة والتي قد ينصب عليها تركيز المناقشات في الاجتماع الخاص الرفيع المستوى. وقد أعدت الأمانة العامة للأمم المتحدة هذه المذكرة.

٢ - يجري تحدي فعالية النظام الاقتصادي والمالي الدولي الحالي في الاستجابة للاحتياجات الإنمائية وتعزيز الإنصاف الاقتصادي والاجتماعي. وقد تجاوز التحرير والعولمة الاقتصاديين والماليين في التسعينات قدرة الإطار المؤسسي في الدول وفيما بينها على إدارتها. وبصفة خاصة، أكدت الأزمات المالية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٩ الحاجة إلى إدارة عالمية أقوى للمالية الدولية وإلى إدارة مالية وطنية أفضل. ومع هذا، ونظراً لعدم وجود مؤسسة وحيدة تضطلع بهذه المهمة فقد تمثل الحل في السعي نحو تحقيق معدل أعلى من التعاون الدولي من خلال اتباع ترتيبات مؤسسية مبتكرة وتعزيز الرقابة ووضع معايير ومدونات متفق عليها دولياً وتعزيز الالتزام بالنهج المتعدد الأطراف. ويجري تناول بعض القضايا على الصعيد العالمي، في حين يجري تناول قضايا أخرى على الصعيدين الإقليمي أو دون الإقليمي، وقضايا ثالثة على الصعيد الوطني.

وتوسيع نطاق توافق دولي في الآراء بشأن الإصلاحات المتعلقة بالسياسة في مجالات المالية الرئيسية، ولكنها لا تشكل جزءاً من الترتيبات المتعددة الأطراف، وما زال من غير المعروف كيف ستقوم بسد الفجوات الملحوظة وتستجيب لتحديات الاستقرار والإصلاح.

٦ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ حُوت اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي إلى اللجنة النقدية والمالية الدولية. أما إصلاح صندوق النقد الدولي ودوره الرقابي وتركيز وتبسيط أعمال مرافق التمويل واشتراك القطاع الخاص فهي مسائل سيكون قد نظر فيها الاجتماع الأول للجنة النقدية والمالية الدولية.

٧ - وفي دورة اللجنة الإنمائية المعقودة في ربيع عام ٢٠٠٠ في واشنطن العاصمة ستكون اللجنة، فضلاً عن التصدي لمسألتي فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) والتجارة والتنمية، قد استعرضت التقدم المحرز في الأوراق المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

أسئلة

٨ - قد يرغب الاجتماع في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) ما هو التقدم المحرز في الاجتماع الأول للجنة النقدية والمالية الدولية في مجال إصلاح وإدارة النظام النقدي والمالي الدولي؟ وبصفة خاصة، ما هي التدابير التي يُتوخى اتخاذها فيما يتعلق بإصلاح صندوق النقد الدولي وتعزيز دوره الرقابي في القطاع المالي؟

(ب) قدمت مقترحات، في المناقشة الحالية المتعلقة بإصلاح صندوق النقد الدولي، لإعادة توجيهه نحو الإقراض قصير الأجل ومعالجة حالات الأزمة. فما هي آثار اتباع نهج من هذا القبيل على استقرار النظام المالي وعلى قدرة

٣ - وتمثلت استراتيجية إصلاح "الهيكل" المالي الدولي في تصميم مجموعة من التدخلات المتعلقة بالسياسة المالية كي تعمل مع قوى السوق وتعزز المنافسة في ظل ظروف يزداد فيها التنافس "على قدم المساواة" وتكون مواتية للمواءمة عبر البلدان، ويمكن تطبيقها بمرونة، وتشجع على تدعيم القطاع المالي، وتنشر إمكانية الحصول على الأموال بين مزيد من البلدان ومن المستعملين المحتملين للأموال. وضمن هذا الإطار العريض، يُعترف بأن البلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية المالية والاقتصادية وأنه يتعين تكييف السياسات للظروف السائدة في بلد بعينه وأن للقطاع المالي مقومات متأصلة تتطلب إشرافاً وتدخلًا رسمياً.

٤ - وقد جرى الاتفاق على الإصلاحات المتعلقة بالسياسة التي تشكل جزءاً من هذا النهج، أو هي في مرحلة متقدمة من مراحل الدراسة، لا سيما من جانب مؤسسات بريتون وودز (على سبيل المثال، المدونات المتعلقة بالشفافية في تقرير السياسات الاقتصادية الكلية ومعايير نشر البيانات الاقتصادية والمالية) ولجنة بازل المعنية بالإشراف المصرفي (على سبيل المثال، إصلاح معايير التنظيم الحذر للمصارف) وفي المنتديات الرسمية الأخرى من قبيل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (على سبيل المثال، اتفاقية مكافحة الرشوة والجهود المبذولة لمكافحة تبييض صفحة الأموال).

٥ - وبالإضافة إلى هذه المنتديات، يتعين إنشاء آليات جديدة للمناقشة وبناء توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن الإصلاح المالي الدولي. وبصفة خاصة، شكلت الحكومات والمصارف المركزية في بلدان معينة مختلف اللجان والأفرقة العاملة من قبيل مجموعة الـ ٢٠ ومنتدى الاستقرار المالي. وتستمد هذه الهيئات ولايتها وعضويتها من مجموعة أوسع، وإن كانت محدودة، من البلدان المتقدمة النمو والبلدان ذات الأسواق البازغة. وتمثل جهداً ملموساً لتطوير

ثالثا - مكافحة الفقر في البلدان النامية

٩ - مثل القضاء على الفقر على الدوام هدفا أساسيا معلنا للتعاون الدولي لأغراض التنمية. ومع هذا، فمن المؤكد أن الفقر لا ينخفض في معظم المناطق. وقد أبرزت النكسة التي نجت في البلدان الآسيوية عن الأزمة المالية الأخيرة أوجه الترابط القائمة بين الهيكل المالي وهدف القضاء على الفقر. ويتيح الحدث المقبل الذي ستنظمه الأمم المتحدة بشأن التمويل لأغراض التنمية فرصة للتصدي لبعض أوجه الترابط هذه، ويركز الاهتمام على الهدف الطموح، وهو التغلب على الفقر.

١٠ - ويولى اليوم اهتمام متجدد للقضاء على الفقر، كما يتضح في جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة في التسعينات، ولا سيما إعلان كوبنهاغن المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ وفي التزامات المانحين، من قبيل التقرير الذي اعتمدته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنون "تشكيل القرن الحادي والعشرين: مساهمة التعاون الإنمائي" والقرارات والبيانات المتعددة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه (انظر قرار المجلس ١٩٩٩/٥). وأسفرت عمليات الأمم المتحدة هذه عن إعداد نحو ٨٠ بلدا ناميا وبلدا تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية برامج وطنية للحد من الفقر حسب المطلوب في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١).

١١ - وكان الحد من الفقر هدفا أوليا أيضا للبنك الدولي، كما يحتل الفقر على نحو متزايد مركز الصدارة في اهتمام صندوق النقد الدولي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، اتفق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أن يشتركا في التركيز على القضاء على الفقر في عمليات الحوار المتعلقة بالسياسة التي يجريها مع البلدان المنخفضة الدخل. ويدعو

الصندوق على توقي الأزومات؟ وكيف سيؤثر هذا على توقعات البلدان النامية الأفقر في سعيها من أجل الوصول إلى الأسواق المالية؟

(ج) لقد اقتضت مشاركة الحكومات في المنتديات الدولية الجديدة على تلك الحكومات التي تضي عليها اقتصاداتها ومشاركتها المالية الدولية أهمية عامة في الوقت الحالي. ومع هذا، فإن البلدان ذات الاقتصادات الأصغر والأفقر لها أيضا مصلحة في هذه المناقشات لأنها تتأثر، حسب حجمها تأثرا كبيرا بالنتائج، حتى إذا لم يكن لها أثر كبير على النظام. وعلاوة على ذلك، فإن الأهمية العامة للبلدان تتغير على مر الزمن. فكيف يمكن للمنتديات الدولية المتعلقة بالمسائل المالية أن تراعي بفعالية وكفاءة مصالح البلدان ذات الاقتصادات الأصغر وكذلك التحولات في الأهمية النسبية للبلدان؟

(د) كان من التحديات التي طرحتها الأزومات المالية الأخيرة السعي نحو توزيع منصف للتكاليف المالية بين القطاعين العام والخاص. فما هو التقدم المحرز في هذا المجال، ولا سيما بإشراك القطاع الخاص ليس فقط في حالات الأزمة بل في حثه على العمل مع القطاع العام لتعزيز الاستقرار واتقاء الأزومات؟

(هـ) في العادة تتوافر لدى السلطات التنظيمية المالية معلومات جيدة عن شواغل قطاعات الأعمال التجارية المعنية، ولكن عمليات التفاعل بين الدوائر المالية والمجتمع المدني كانت عموما أقل كثافة في مجال السياسة المالية الدولية. ويرى أن الشفافية المتزايدة وتحسين العلاقات أمران جوهريان في تعزيز الحوار مع المجتمع المدني. فما هي التدابير التي يجري اتخاذها في هذا الصدد وهل يمكن أن تعتبر كافية لإشراك المجتمع المدني بطريقة مجدية؟

١٣ - وبغية مواجهة "الكلل المتعلق بالمعونة" والتخفيضات في موارد الميزانية المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، يود المانحون تأكيد أنه يخطط تخطيطاً جديداً للمعونة وأنها تستخدم استخداماً جيداً وتحقق النتيجة المرجوة، وهي الحد من الفقر. ومع هذا، وبالرغم من التدابير الموسعة التي اتخذها كثير من البلدان النامية من أجل الإصلاح الاقتصادي وإعادة توجيه المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، فما زالت معدلات المساعدات الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف من المساعدة الإنمائية الرسمية غير مرضية. وتتيح الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر والمبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستعراض الخمس سنوات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فرصاً للبلدان الفقيرة نفسها والبلدان الصناعية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف كي تعمل معاً على تعبئة المستوى اللازم من الموارد وضمان استعمالها على نحو أفضل وأنجح لتحقيق أهداف الحد من الفقر.

أسئلة

١٤ - قد يرغب الاجتماع في النظر في الأسئلة التالية:

(أ) أبرزت الأزمات المالية في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ الحاجة إلى مزيد من نظم الحماية الاجتماعية الملائمة، ما يُطلق عليه "شبكات الأمان الاجتماعي"، للتخفيف من حدة الفقر المرتبط بالتقلبات الاقتصادية والحاجة إلى وجود شبكات الأمان قبل أن تبدأ المشكلة على السواء. ومع هذا، فإن شبكات الأمان هي الثانية فحسب في ترتيب الأولويات. فكيف يمكن أن تراعي الإصلاحات الجارية للهيكلة الاقتصادي الدولي الحاجة إلى الحد من سرعة تأثر الفقراء بالصدمات المالية؟

(ب) يجري إيلاء اهتمام كبير لتحسين تنسيق برامج المساعدة الإنمائية الرسمية. كيف يمكن أن يُستخدم

هذا النهج المشترك الجديد إلى اتخاذ الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر أساساً لجميع عمليات الإقراض التي تقدمها الرابطة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي إلى البلدان المنخفضة الدخل. ومن المقرر أن تكون الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر نابعة من البلدان وأن تتضمن قدراً كبيراً من الملكية الوطنية وذلك بإعدادها بصورة شفافة بمشاركة واسعة النطاق من المؤسسات المنتخبة والمجتمع الدولي والمانحين الرئيسيين، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية وبمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويجري تحديد الأرقام المستهدفة الواردة في الورقات ضمن الإطار العريض للأهداف والأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً. ويطلب من الورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، التي يصادق عليها المجلسان التنفيذيان لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تحدد أساس الإقراض التساهلي المقدم من هاتين المؤسستين. ويمكن للخبرة الطويلة التي اكتسبتها منظومة الأمم المتحدة في معالجة الفقر في الميدان وعلى الصعيد الحكومية الدولية أن تكون ذات قيمة لكل من الحكومات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لدى إعداد تلك الورقات.

١٢ - ويواصل النهج الجديد، بالإضافة إلى توجيهه نحو الفقر في إطار من الملكية القطرية الأقوى، التركيز على إرساء أساس من السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية السليمة. ويتوقع الآن أن توضع سياسات الاقتصاد الكلي جنباً إلى جنب مع البرامج الاجتماعية والقطاعية الرامية إلى الحد من الفقر؛ ويشدد أيضاً على أن الحكم الرشيد، لا سيما داخل الحكومة نفسها، يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر. ويجري تطبيق هذا النهج، في المقام الأول، على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كشرط مسبق لزيادة تخفيف أعبائها من الديون.

إطار التنمية الشامل والورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لزيادة المستوى العام لموارد الحد من الفقر وزيادة تأثيرها؟ وهل يمكن وضع نهج تآزري فيما يتعلق بالورقات المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر التي تعدها الحكومات استجابة لإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والورقات التي يجري وضعها مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟

(ج) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وافق المجتمع الدولي على التعجيل بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال تعزيز تدابير تخفيف عبء الديون، وهي خطوة هامة نحو الإفراج عن الموارد للحد من الفقر. ومنذ ذلك الحين، أعلنت عدة بلدان مانحة عن التزامات بموارد لتخفيض الديون المتعددة الأطراف والثنائية وأحرز تقدم في ضمان تمويل صندوق النقد الدولي لتلك البرامج. فما هي الحالة الراهنة لبرنامج المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك تمويله العام؟ وكيف يمكن التغلب على أية أوجه عجز مالية متبقية؟

الحواشي

(١) قام عدد من البلدان المتقدمة النمو أيضا بذلك فعلا وأعربت بلدان أخرى عن اعتزامها القيام بذلك.